الأمم المتحدة

S/2007/659

مجلس الأمن

Distr.: General
8 November 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بناء على تعليمات من حكومتي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من فخامة الرئيس إرنست باي كروما إلى الأمين العام بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وألتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جو ر. **بيماغي**
السفير
الممثل الدائم

121107 121107 07-59048 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

نظرا لأن الولاية الممتدة سنتين الموكولة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ المؤرخ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ستنتهي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فإنني أكتب إليكم لأعرض عليكم آراء الحكومة بشأن الحالة في سيراليون ووجود الأمم المتحدة في البلد.

ويسرني أن أبلغكم أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون قد أدى دوراً هاماً خلال العامين الماضيين في عملية إرساء دعائم السلام في سيراليون على النحو الذي أوكله إليه مجلس الأمن. ومن بين الإنجازات التي تحققت بدعم سياسي وفني من المكتب، أود أن أسلط الضوء على الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي انتهت للتو والتي اعتبرها كل مراقب وطني ودولي جديرة بالثقة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن المكتب قدم، ولا يزال يقدم، دعما حاسما في جميع المجالات الرئيسية في مرحلة ما بعد الصراع، من قبيل تدعيم وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وتيسير إجراء الحوار بين الأطراف، وبناء الثقة، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة المصالحة والحقيقة، وتعميق عملية تحقيق اللامركزية وتعزيز مشاركة المرأة. وأدى المكتب أيضا دوراً حيوياً في كفالة مشاركة سيراليون مشاركة فعَّالة في لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وفي إتاحة منتدى للحوار بشأن السياسات والتنسيق عموماً بين الحكومة وشركائها الدوليين.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى العامين الماضيين والنجاح الذي حققه المكتب، فلا يزال هناك الكثير من التحديات الهامة التي تُعد أساسية للغاية لإكمال عملية تحقيق الاستقرار والعملية الديمقراطية وكذلك التصدي للمسائل الأساسية المتعلقة بالمصالحة الوطنية والتسامح السياسي. وقد أظهرت، مرة أخرى، نتيجة الانتخابات، التي أجريت مؤخراً، الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم الملموس في التصدي للأسباب الكامنة للصراع، في مجالات منها إصلاح الحوكمة والمساءلة وتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية الرئيسية، مثل البرلمان، وتعزيز سيادة القانون وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة فضلا عن كفالة مزيد من التلاحم الوطني.

وفي هذا الصدد، تشمل المهام المحددة التي يتعين أن تضطلع بها حكومتي في السنة المقبلة استمرار مراجعة دستور عام ١٩٩١، وتعزيز عملية تحقيق اللامركزية وتوسيع نطاق إدارة الدولة ليمتد إلى المستوى المحلي، بما في ذلك إجراء انتخابات الحكومات المحلية، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، وتعزيز إصلاحات القطاع العام ومواصلة تدعيم القدرة والكفاءة

المهنية لوكالات الأمن الوطنية. كما أن المشاركة في لجنة بناء السلام وإعداد وتنفيذ استراتيجية الإدماج وبناء السلام تشكل أيضا التزاما ذا أولوية. وحكومتي ملتزمة بتوفير إطار السياسات اللازم والقيادات الوطنية الضرورية لبلوغ هذه الأهداف.

ومع ذلك، فإن إحراز تقدم ونجاح في تنفيذ المهام ذات الأولوية المشار إليها أعلاه سيستلزم مشاركة ودعم مستمرين من جانب المجتمع الدولي، ليس فقط كشريك في التنمية ولكن أيضا في إطار عمليتي بناء السلام وتوطيده. ولهذا السبب فإن استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، ممثلةً بمسؤول رفيع المستوى، على غرار الحالة الآن، يعد أمراً في غاية الأهمية.

وإنني لذلك أطلب، ومن خلالك إلى مجلس الأمن، تمديد وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بهيكله الحالي، وبنفس الصلة المؤسسية مع الأمانة العامة من خلال إدارة عمليات حفظ السلام، لمدة سنة واحدة أخرى بعد نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.